اختلافُ الإعراب وأثره في تعدد الدلالة القرآنية

أ.د. عبد الحسين المبارك الباحث هيثم عبد الزهرة رباط

ملخص البحث: سلّط البحثُ الضوءَ على ظاهرة اختلاف الإعراب، وقد استهللته بتمهيد تناولت فيه أهمية الإعراب ودوره في كشف المعنى القرآني، وبالنظر لتلك الأهميّة فإن الاختلاف فيه قد يؤدي إلى التباين الفكري على مستوى العقيدة والاتجاه الفقهي، ثم أوضحت معنى الإعراب - لغةً واصطلاحاً- واختلاف النحاة في جوهره، بعد ذلك ذكرت الأسباب المؤدية للاختلاف في الاعراب، التي منها: اسباب تتعلق بالخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة في الكثير من مسائل النحو، أو بسبب اختلاف القرّاء في نقل النص القرآني الواحد، وذكرت موقف علماء السنة والشيعة من القراءات، وموقف النحاة كذلك، وأسباب أخرى تعود الى التعصب المذهبي والفكري، أو بسبب الاجتهاد النحوي عند اللغويين وقد ذكرت لكل سببٍ شواهدَ من القرآن الكريم مبيناً ثمرة الاختلاف.

Express different and its impact on the multiple significance of the Quranic

Abstract:

Search shed light on the phenomenon of expression is different، and began paving it dealt with the importance of expression and its role in uncovering meaning of the Qur'an، and in view of the importance of the differences which could lead to intellectual variation at the level of ideology and direction

idiosyncratic، and then explained the meaning of the expression - language parsing- differing grammarians in essence، then said the causes of the difference in the motif، and which ones methodological reasons for my school Basra and Kufa، or because readers difference in the transfer of the Quranic text Wahid، said Sunni and Shiite scholars of the readings، and the position of the grammarians as well as the position، the reasons for returning to fanaticism and intellectual، or due diligence grammar when linguists have been mentioned for every cause evidence from the Koran noting the fruit of the difference.

التمهيد: للإعراب أهمية كبيرة في عملية تحليل النصوص، والكشف عن معانيها، والوصول إلى دلالاتها، فيُشكل الإعراب مع عوامل أخرى - كالروايات وأسباب النزول والسياق – منظومة معرفية في عملية التفسير، وإيضاح معاني القرآن الكريم، وإن أيَّ مفسرٍ لا يتمكن من بلورة تفسير ناضج ما لم يُحط بالإعراب، ويعرف علله، ويقلبْ وجوهه، ويخُبرْ مقتضياته، فالإعراب ((يُبيِّنُ المعنى وهو الذي يُميِّز المعاني ويوقِفُ على أغراض المتكلمين))[1].

ونظراً لما يقوم به الإعـراب من دور في كـشف المـعاني، فإنّ هذه المعاني تتعدد للجملة الواحدة، عندما يتعدد الإعراب، وتختلف وجوهه في عنصر أو أكثر من هذه الجملة، وفي أحيان يؤدي ذلك إلى اختلاف في الاعتقاد، كما في قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾[2]، إذ ذهب جماعة إلى أن قوله عزَّ وجلَّ (والراسخون) معطوف على لفظ الجلالة، وهذا يعني أنّ الراسخـين بالعـلم يعلـمون تـأويل المتشابه، وأن قوله (يقولون

آمنا...) حال من (الراسخون) [٣]، وآخرون ذهبوا أنّ قوله تعالى: (والراسخون...) جملة مستأنفة، وأنَّ عِلْمَ التأويل محصورٌ بالله تعالى [٤]. وهو رأي مجانب للصواب إذ ((يُستبعد كثيراً آن تكون في القرآن آيات لا يعلمُ أسرارها إلا الله وحده. ألم تنزل هذه الآيات لهداية البشر وتربيتهم ؟ فكيف يمكن أن لا يعلم بمعانيها وتأويلها حتى النبيّ الذي نزلت عليه ؟ هذا أشبه بمن يؤلف كتاباً لا يفهم معاني بعض أجزائه سواه !)) [٥].

فانظر كيف تناقض المعنى، فاختلف الاعتقاد بعلم غير الله بالمتشابه عندما أختُلف بموقعيّة عنصر من عناصر التركيب وتعدد الإعراب.

الفرع الأول: تعريف الأعراب:

الإعراب لغةً: من أعرب الرجل، إذا ((أفصح القول والكلام، وهو عربانيّ اللسان، أي فصيح. وأعرب الفرس إذا خلصت عربيته وفاتته الفراقة[٦]...))[٧] فهو يدلّ على الإبانة والوضوح والظهور، قال صاحب الصحاح: ((وأعرب كلامه، إذا لم يلحن في الإعراب. وأعرب بحجتهِ أي أفصح بها ولم يتق أحداً. قال الكميت:

وجدنا لكم في آل حاميم آية تأوّلها منا تقي ومعرب [٨]

يعني المفصح بالتفصيل والساكت عنه للتقية))[٩]، وفي المقاييس: ((أعرب الرجل عن نفسه، إذا بيّن وأوضَح.))[١٠].

أما في الاصطلاح، فيبدو أن النص الذي ذكره سيبويه يُعد مفتاحاً للتعريفات التي وُضعت من بعده للإعراب. فبعد أن حدد مجاري أواخر الكلم بثمانية مجار، وجمعهن من حيث اللفظ في أربعة أقسام هي: النصب والفتح في اللفظ قسم واحد، والجر والكسر قسم، والرفع والضم قسم، والجزم والسكون قسم[١١]، قال: ((وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبني عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء احدث ذلك فيه من العوامل التي

لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب))[١٢].

لقد أوضح سيبويه في هذا النص الفرق بين المعرب والمبني، فالأول ما تؤثر العوامل في آخره. أما الثاني فيلزم آخره حالة واحدة ولا يتغير مع تغير العوامل، والظاهر أن سيبويه. ببيانه هذا – يذهب إلى أن الإعراب هو أمر معنوي، لا لفظي[١٣]. أي أن العلامات التي في آخر المعرب، وهي (السكون والضمة والفتحة والكسرة) ليست هي الإعراب، وإنما هي مجرد علامات تدل على ما يقتضيه العامل من معانٍ، كالفاعلية والمفعولية، وغيرهما، فإذا قيل: أقبل زيدٌ، فإن الضمة علامةٌ للفاعل المرفوع زيد[١٤].

وقد التزم هذا المذهب الكثير من النحاة بعد سيبويه، ووضعوا له تعريفات تتفق في روحها، وإن كانت تختلف في ألفاظها، فقد عرفه أبو علي الفارسي بقوله: ((الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل))[١٥]. وقد التزم من جاء بعد أبي علي، من أصحاب هذا الاتجاه، بهذه الصياغة من التعريف، وإن اختلفت تعريفاتهم لفظاً[١٦]. إلا أنّ ابن جني قد عرفه بأنه ((الإبانة عن المعاني بالألفاظ))[١٧] ولا يخفى أن تعريف ابن جني هذا، إنما هو نتيجة الإعراب، والهدف منه، وليس الإعراب نفسه ؛ إذ أنّ إبانة المعنى انما هي متفرعة عمّا يعتور أواخر الكلمات من علامات تدل على الإعراب الدال على معنى خاص.

وهناك اتجاه آخر يرى أنّ الإعراب أمراً لفظياً، أي أنّ الحركات والسكون نفسها، هي الإعراب. قال الزجاجي: ((ثم إنّ النحويين لّما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها، سموها إعرابا أي بيانا. وكأن البيان بها يكون.))[١٨]، وهذا كلام صريح بأن الإعراب هو عين تلك الحركات،والأصرح منه قوله في موضع آخر: ((والإعراب الحركات المبينة عن معاني. وليس كل حركة إعرابا، كما أنه ليس كل الكلام معربا))[١٩]، وكما ترى أن كلام الزجاجي هذا ليس تعريفاً علميا للمصطلح

وإنما هو بيان يميّز فيه الإعراب عن البناء، ويرد عليه بأنه غير جامع ؛ لخروج الأسماء والأفعال المعرَبة بالحروف، أوالفعل المضارع المجزوم بالسكون أو الحذف، ولو قال العلامات المبينة عن معانٍ لكان وجيهاً.

وقد عرّفه أصحاب هذا الاتجاه بعدةً تعريفات تحمل نفس المضمون، وان اختلفت الفاظها منها: أنه ((لفـــظ دال على الفاعل والمفعول مثلا))[٢٠]، ومنها: ((أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المــتمكن والفعل المضارع.))[٢١].

وقد عرَض كل فريق أدلته على ما ذهب إليه، فاحتج أصحاب الاتجاه المعنوي بوجوه عدة [٢٢]:

الأول: إن اختلاف العامل يُسبب اختلافاً في آخر الكلمة، والاختلاف معنى وليس لفظاً، كاختلاف لون عن آخر.

الثاني: إن الإعراب مدلول عليه بالحركة تارة، وبالحرف أخرى، مثل الأسماء الستة، وجمع المذكر السالم، والمثنى، فلو كانت هي الإعراب لصار متعدداً فثبت أنها دليل، والدليل قد يتعدد والمدلول واحد.

الثالث: إنّ الحركات تضاف إلى الإعراب، حيث يُقال: حركات الإعراب، والشيء لا يضاف إلى نفسه، فثبت أنها غيرُه.

أما أصحاب الاتجاه اللفظي فقد احتجوا بالآتي[٢٣]:

الأول: إن العامل هو الذي ولَد الحركة التي هي أصل الإعراب، فحين يُقال: قام زيدٌ، فان الضمة في الفاعل (زيد) ناتجة من الفعل (قام)، فالفعل عامل، والحركة عمل، والعمل نتيجة فهو الإعراب.

الثاني: بالإعراب يُفرّق بين المعاني العارضة، كالفاعلية والمفعولية والتعجب وغيرها، وإنما يحصل ذلك بالألفاظ.

الثالث: إن القائلين بأنّ الإعراب معنوي يقولون: بأنه تغيير في آخر الكلم يجلبه اختلاف العامل، ويلزم من ذلك أن لا يكون التغيير الأول إعرابا وهو باطل، وذلك لأن العوامل لم تختلف بعد. ومرادهم من التغيير الأول: انتقال

اللفظة من حال كونها لا معربة ولا مبنية – قبل التركيب – إلى الرفع حيث دخل عليها العامل لأول مرة، لا أنه كان موجوداً ثم تغيّر [٢٤].

أرى أن الحق مع أصحاب الاتجاه المعنوي، فالذوق والوجدان اللغويان يميلان إلى أنّ الحركات ما هي إلا أثرٌ للمعنى الذي جلبه العامل، وليست أثراً لذات العامل، والدليل: أن المعاني لا تتخلف عن العوامل، فالفاعلية – مثلاً – هي نتاج إسناد الفعل إلى الاسم، ولا تحيد عن الفاعلية الاّ إذا حدث تحوّل في بنية الفعل – كأن يُبنى للمجهول - أما الحركات الإعرابية فقد تتخلف، ولا يظهر أثرُها، كما في المقصور والمنقوص وغيرهما، أو قد تظهر حركة ليست مناسبة للمعنى الوظيفي، مثل ظهور الكسرة بدلاً عن الضمة والفتحة في الاسم المضاف الى ياء المتكلم، وظهور حركة المجاورة (الكسرة) على النعت المرفوع في قولهم: هذا جحرُ ضبٍ خربٍ.

وقد تَبنَّى مجمع اللغة العربية هذا الاتجاه، وعرّف الإعراب بأنه:((تغيّرٌ يلحق أواخر الكلمات العربية من رفع ونصب وجر وجزم)) [٢٥]. وإنما حصل هذا التنوّع بالحركة نتيجة تغيّر المعنى ؛ بسبب تغيّر العامل، وليست الحركات إلاّ دلائل على تلك المعاني، والمعاني هي الإعراب،((يدلك على ذلك أنك لو قلت: ما أحسنَ زيداً! لكنت متعجباً، ولو قلت: ما أحسنَ زيدٌ؛ لكنت نافيًا، ولو قلت: ما أحسنُ زيدٍ؟ لكنت مستفهمًا عن أي شيء منه حسن، فلو لم تعرب في هذه المواضع؛ لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض))[٢٦] ثم أنّ هذه الدلائل(علامات الإعراب) قد تكون ظاهرة، بأن تظهر علامة الإعراب في النطق فلا يمنع مانع من ظهورها كما في الأمثلة المتقدمة . وقد تكون غير ظاهرة، بأن يكون في الكلمة مانع يمنع من ظهور علامة الإعراب في النطق، فتُعرب حكماً لا لفظاً. مثاله: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى. فكلمة الفتى لم تتغير آخرُها– لفظاً - في جميع الحالات، مع أنها كانت مرفوعة في الأول ومنصوبة في الثاني ومجرورة في

الثالث، ولكن منع من ظهور الحركة عليها التعذر لكون الاسم مختوما بالألف المقصورة .

الفرع الثاني: أسباب الاختلاف في الإعراب والأثر الدلالي لذلك الاختلاف: كثيراً ما نرى في تركيب جملة واحدة وجوهاً متعددة، في عملية التحليل النحوي (الإعراب)، وثمة أسباب وراء هذا الاختلاف، ومن هذه الأسباب:

١- الخلاف المنهجي بين مدرستي البصرة والكوفة، حيث تتباين المدرستان في الكثير من الظواهر النحوية، والصرفية، حتى أحصاها أبو البركات الأنباري في كتابه الأنصاف في مسائل الخلاف في مائة وإحدى وعشرين مسألة، وكثير منها يؤدي إلى الاختلاف في الإعراب، من ذلك – مثلاً: اختلافهم في (نعم و بئس) حيث ذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان مبتدآن، واحتجوا بدخول حرف الجر عليهما – حسبما جاء عن العرب – إذ يقولون (ما زيد بنعم الرجل) وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، واحتجوا باتصال الضمير المرفوع بهما كما يتصل بالفعل المتصرف، حيث جاء عن العرب: (نعما رجلين) و (نعموا رجالاً) (٢٧)، وهذا الاختلاف يؤدي إلى الاختلاف في الإعراب حتماً، ففي قول: (بئس الرجل يزيد) يعربها البصريون: بئس الرجل جملة فعلية خبر مقدم، ويزيد مبتدأ مؤخر، أما الكوفيون فعندهم: بئس مبتدأ والرجل بدل منه، وزيد خبر. ومعنى (نعم) عندهم أي الممدوح.

ومنه أيضا، أن الكوفيين أجازوا أن يقع الفعل الماضي حالاً، والبصريون منعوا ذلك، إلا إذا كانت معه قد، أو كان وصفاً لمحذوف ولهذا اختلفوا في إعراب (حصرت) من قوله تعالى: ﴿**إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا**

قَـوْمَهُمْ... ﴾[٢٨]، فـالكوفيون أعربـوا الجملـة الفعليـة في محـل نـصب حـال، وتقديره: حَصِرةً صدورهم [٢٩]، أما البصريون، فحملوه على أربعة وجوه [٣٠]:

أ- إنها صفة لـ (قوم) في أول الآية.

ب- أن تكـون صـفة لمحـذوف والتقـدير: أو جـاؤوكم قومـا حـصرت صـدورهم، والفعـل الماضـي إذا وقـع صـفة لمحـذوف جـاز أن يقـع حالاً.

ت- أن تكون خبراً بعد خبر، والتقدير: أو جاؤوكم ثم أردفـها بجملة خبرية فعلية فقال: حصرت صدورهم.

ث- أن تكون دعاء، بمعنى: ضيّق الله صدورهم، كما يقال: سرق فلان قطع الله يده.

٢- اختلاف القراءات، وهو سبب خاص بالقرآن الكريم إذ ذهب جمع مـن علمـاء الـسنة إلى القـول بتـواتر القـراءات الـسبعة وبعـضهم قـال بتـواتر القراءات العشر، بـل إن بعضهم قد كفّر كـل من قال بعدم تواتر القراءات السبع. في حين ذهب بعضهمالى عدم تواتر أي من القراءات، وآخرون فصّل القول بالتواتر وعدمه بحسب بعض الخصوصيات[٣١].

أما علماء الشيعة فقد اجمعوا على القول بعدم تواتر شيءٍ من القراءات عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)[٣٢]، مع إجماعهم على القول بتواتر القرآن الكريم، فإن القول بتواتره عن النبي لا يستلزم القول بتواتر القراءات، وان نفـي تـواتر القـراءات، وان نفـيَ تـواتر القـراءات لا يتـسرب إلى تـواتر القرآن[٣٣]، ((لأنّ الاختلاف في كيفية الكلمة لا ينافي الاتفاق على أصلها، ولهذا نجد أن اختلاف الرواة في بعض ألفاظ قصائد المتنبي – مثلاً – لا يصادم تواتر القصيدة عنه وثبوتها له، وان اختلاف الرواة في خصوصيات هجرة النبي لا ينافي الهجرة نفسها.))[٣٤]. وذهبوا الى أن القراءات أما اجتهاد من القارئ، أو هـي منقولـة بأخبـار الآحـاد، وأن بعـض الـرواة الـذين نقلوهـا لم تثبـت وثـاقتهم[٣٥]. فثبـت ((أن الواصـل إلينـا بتوسـط القـراء إنمـا هـو خـصوصيات

قراءاتهم. وأما أصل القرآن هو واصل إلينا بالتواتر بين المسلمين، وبنقل الخلف عن السلف. وتحفظهم على ذلك في صدورهم وفي كتاباتهم، ولا دخل للقراء في ذلك أصلاً، ولذلك فان القرآن ثابت التواتر حتى لو فرضنا أن هؤلاء القراء السبعة أو العشرة لم يكونوا موجودين أصلاً. وعظمة القرآن أرقى من أن تتوقف على نقل أولئك النفر المحصورين.)) (٣٦).

إنّ مذهب علماء الشيعة هذا من القراءات إنما هو مستند إلى ما ورد عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، كالذي رواه ((الحسين بن محمد، عن علي بن محمد، عن الوشاء، عن جميل بن دراج، عن محمد بن مسلم، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إنّ القرآن واحد نزل من عند واحد ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة.)) (٣٧)، وعن الفضيل بن يسار ((قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام (٣٨): إنّ الناس يقولون: إن القرآن نزل على سبعة أحرف، فقال: كذبوا أعداء الله ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد.)) (٣٩).

إلّا أنهم (عليهم السلام) أمضوا هذه القراءات التي كانت في زمانهم وأمروا شيعتهم بان يقرؤوا كما يقرأ الناس (٤٠)، ولذا أفتى الفقهاء بجواز القراءة في الصلاة بأي قراء كانت متعارفة في زمن الأئمة عليهم السلام (٤١)، ما لم تكن شاذة – كقراءة: (ملَكَ يومَ الدين) بصيغة الفعل الماضي – ولا موضوعة مثل (إنما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ) برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء (٤٢).

والنحاة – سواء كانوا بصريين أم كوفيين – لم يقفوا موقفاً موحداً من القراءات، فمنهم من عارضها وضعّفها، ومنهم من أخذ بها واستدل بها، ولم يردّها أو يعترض عليها. فسيبويه كانت اغلب شواهده من القرآن الكريم، وإذا وجد قراءة تخالف مذهبه النحوي، وقف منها موقف الاحترام، ففي قوله تعالى – على قراءة بعضهم (٤٣) – ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ**... ﴾ (٤٤). بنصب ثمود مع إن مذهب سيبويه هو الرفع – قال:((... إلا إن القراءة لا تخالف لان القراءة

السُنَّة.)) [٤٥]، فصحّح هذه القراءة ولم يعترض عليها، مع أنها تخالف رأيه النحوي ؛ لأنه يراها أمراً تعبدياً، لا يجوز للنحوي ردّها.

أمّا الفراء فإنه فاضل بين القراءات، ورد بعضها وانتقد، وقوّم، ففي قوله تعالى: ﴿... **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**﴾ [٤٦]، قرأ حمزة الكوفي والأرحامِ بالجر عطفاً على الضمير في به [٤٧]، فقال الفراء: ((وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض... وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه)) [٤٨]، ومن الأمثلة على موقف الفراء، في قوله تعالى: ﴿**مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ**... ﴾[٤٩] قال: ((وقد خفض الياء من قوله (بمصرخي) الأعمش ويحيى بن وثّاب جميعاً... ولعلها من وهم القرّاء طبقة يحيى فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم. ولعله ظنّ أنّ الباء في (بمصرخي) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة عن ذلك.)) [٥٠].فقبّح الفراء قراءة حمزة في الآية الأولى، ولم يوافق على قراءة الأعمش وابن وثّاب في الآية الثانية، لمخالفتهما قواعد اللغة، وعدَّهما من اختلاق وتوهم القراء - الذين لم يصلوا إلى مرتبة العصمة - وليس روايّة عن النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)

وممن عارض القراءات – أيضاً – المبرد، والزجاج، والزمخشري، ففي قراءة الجر في قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**﴾ يقول المبرد: ((وهذا مما لا يجوز عندنا إلّا أن يضطر إليه شاعر...)) [٥١]، ويقول الزجاج: ((القراءة الجيدة نصب الأرحام. المعنى واتقوا الأرحام أن تقطعوها فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلاّ في اضطرار شعر... فإجماعُ النحويين أنه يقبح أن يُنْسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر إلا بإظهار الجار...)) [٥٢]، وفي قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**... ﴾[٥٣]. قال الزمخشري: ((وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو

كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردودا... فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟. والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء - لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم – لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب)) (٥٤)، والذي يبدو أنّ هؤلاء النحاة إنما ردوا هذه القراءات واعترضوا عليها، لأنهم كانوا يعتقدون أنها من اجتهادات القراء، وليست روايات متصلة بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا يظهر جلياً من كلماتهم التي نقلتها، لا سيما في اقتراح الزمخشري بأن ابن عامر لو قرأ بجر الأولاد والشركاء، لوجد في ذلك مندوحةً. ومما يدل على ذلك أيضاً ردّ ابن المنير الأسكندري (ت: ٦٨٣ هـ) في حاشيته على الكشاف على قول الزمخشري بقوله: ((لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء وتاه في تيهاء. وأنا أبرأ إلى الله وأبرئ حملة كتابه وحفظة كلامه مما رماهم به فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ بهاجتهاداً، لا نقلاً وسماعاً فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه...)) (٥٥).

أما الذين لم يعترضوا على القراءات واحتجوا بها ودافعوا عنها فمنهم ابن جني، فقد صحح قراءة حمزة (و الأرحام) بالكسر، ودافع عنها وأوجد لها تخريجا، اذ قال: ((وذلك أنّ لحمزة أن يقول لأبي العباس [المبرد] إنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: وبالأرحام ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها، كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمرر وعلى من تنزل أنزل ولم تقل: أمرر به ولا أنزل عليه لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما.))(٥٦)، ومنهم أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ) الذي شدّد النكير والانتقاد اللاذع للزمخشري لاعتراضه على قراءة ابن عامر: (قتلُ أولادَهم شركائهم) فقال: ((وأعجب لعجميٍّ ضعيفٍ في النحو يردّ على عربي صريح مَحْضَ قراءةٍ متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء

الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً...)) [٥٧]. ولعل موقف أبي حيان هذا ودفاعه عن القرّاء، آتٍ من نظرة الأشاعرة - الذين ينتمي إليهم أبو حيان – في القول بالعدالة المطلقة للصحابة وتقديس التابعين ؛ لذا هاجم الزمخشري الذي ينتمي الى المعتزلة الذين لا يفرطون بعدالة كل الصحابة والتابعين.

ومن أمثلة اختلاف القراءة قولُهُ تعالى: ﴿...**وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ. أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ**﴾[٥٨]، ففي إعراب ألّا يسجدوا – على قراءة المشهور بالتشديد – وجوه عدة منها:

الأول: أنها مفعول به للفعل يهتدون، على إسقاط الخافض وزيادة (لا)، كزيادتها في قوله تعالى: ﴿ **لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ**﴾ [٥٩]، وفي قوله ﴿**قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ**﴾ [٦٠]، فيكون التقدير: فهم لا يهتدون إلى السجود[٦١].

الثاني: بدل، إمّا من (أعمالهم)، ويكون ما بينهما اعتراض، والتقدير: وزين لهم الشيطان عدم سجودهم [٦٢]، وإمّا من (السبيل) وتكون (لا) زائدة، والتقدير: فصدهم عن السجود [٦٣].

الثالث: عطف بيان من (أعمالهم) والتقدير نفسه في البدل [٦٤].

الرابع: مفعول لأجله بنزع الخافض، وفي متعلقة قولان: أحدهما أنه (زيَّن)، والتقدير: وزيَّن لهم لأجل أن لا يسجدوا وثانيهما: أنه الفعل (صدَّهم)، والتقدير وصدَّهم لئلا يسجدوا [٦٥].

((وعلى الأوجه الأربعة المتقدمة لا يجوز الوقف على ((يهتدون)) لأن ما بعده: إما معمول له أو لما قبله من ((زيّن)) و ((صدّ)) أو بدل مما قبله أيضا من ((أعمالهم)) أو من ((السبيل...)) [٦٦]، أو عطف بيان مما قبله وهو أعمالهم.

الخامس: أنه خبر لمبتدأ محذوف عائد إمّا على (أعمالهم) وتبقى (لا) نافية والتقدير: هي أنْ لا يسجدوا، وإما عائد على (السبيل) وتكون (لا) زائدة والتقدير: هو أن لا يسجدوا [٦٧]. وعلى هذا الوجه (الخامس) يجوز الوقف على (يهتدون)، لأنه ((مبني على مبتدأ مضمر، وإن كان ذلك الضمير مفسراً بما سبق قبلة.)) [٦٨]

أما على قراءة الكسائي – بالتخفيف – [٦٩]، فإنّ (ألا) أداة تنبيه واستفتاح، و (الياء) حرف نداء، والمنادي محذوف تقديره: أيها الناس – إن كان الكلام لله تعالى – أو تقديره:(قوم) – إن كان الكلام لسليمان – أو (هؤلاء) – إن كان من قول الهدهد –، و (اسجدوا) فعل أمر، وأصل، الكلام: يا أيها الناس أو يا قوم أو يا هؤلاء اسجدوا لله، ثم حذف المنادي، فصار الكلام: يا اسجدوا، ثم أسقطت الألف من (يا) وحذفت همزة الوصل من فعل الأمر لعدم الحاجة إليها، فاتصلت الياء بالفعل وصارت: ألَا يسجدوا [٧٠].

وذهب البعض إلى أن (يا) أداة تنبيه و (ألا) للاستفتاح، وليس هناك منادي محذوف واصل الكلام: ألا يا اسجدوا، ودخول (يا) على فعل الأمر وارد في كلام العرب ومنه قول العجاج:

يا دار سَلْمى يا اسْلمي ثُمَّاسْلمي بسمسمٍ أو عن يمينِ سمسمِ [٧١]

ثم حُذفت ألف (يا) وهمزة الفعل [٧٢]. وعلى هذه القراءة يكون الكلام مستأنفاً، وهو أمر من سليمان – على بعض الأقوال – لقومه بالسجود لله تعالى، وذلك أنه لما سمع قول الهدهد: إن قوم سبأ يسجدون لغير الله، فقال: ((ألا يا قوم أو يا مسلمون اسجدوا لله ﴿ **الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ**﴾ خلافاً عليهم وحمداً لله، ومكان ما هداهم لتوحيده، فلم يكونوا مثلهم في الطغيان والكفر...)) [٧٣].

ومما يترتب على اختلاف القراءة، أنّه على قراءة التخفيف يكون مورداً للسجود – أي من آيات السجود – وهو سجود مندوب وليس واجباً، أما على قراءة التشديد فلا سجود [٧٤].

٣- من أسباب اختلاف الإعراب – أيضا – التعصب للمذاهب والاعتقادات:

لا ضير أن يدافع المرء عن معتقده ومذهبه بالأدلة والبراهين، سواء النقلية منها أو العقلية، وان يبذل جهده في سبيل إثبات ما يراه حقاً، دون تعصب أو تقليد أعمى، ودون تزوير وتلاعب.ولكن المؤسف حقاً، أن اصطناع الأدلة - من أجل الغلبة لا من أجل الحقيقة ذاتها- أمر قد طغى على الساحة العلمية الإسلامية حتى وقتنا الحاضر، فالسعي إلى إخفاء الحقيقة، وتزوير التاريخ، والتلاعب في الأحاديث، أمر قد تفشّى في مختلف صنوف المعرفة، ومنها أقدس العلوم ألا وهو تفسير القرآن الكريم، وخصوصاً بعد القرن الأول من الهجرة ((فكل واحد منهم نصر مذهبه، وتأول على ما يطابق أصله...)) [٧٥]، وهذا الأمر كان موجودا في أوساط النحاة كذلك، إذ تأوّلوا وجوهاً على حساب قواعدهم النحوية من أجل تصحيح مذهب عقائدي أو فقهي، وسعوا إلى تقوية الضعيف من القواعد وإضعاف القوي. ومن أمثلة ذلك آية الوضوء: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**... ﴾[٧٦]، فلما كان القصد هو الانتصار لأراء فقهية خالفت سنة المعصوم، بالمسح على الرجلين إلى الغسل، تم حرف الآية عن دلالتها الحقيقية، من خلال طريقين:

الأول: الإصرار على قراءة النصب (وأرجلكم) وإبعاد قراءة الجر مع إنها قراءة مشهورة، بل أن الأكثر قد قرأوا بها، منهم: الإمام محمد الباقر (عليه السلام) وأنس، وعكرمة، والشعبي، وقتادة، وعلقمة، والضحاك، ثم قرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، وأبو بكر عن عاصم[٧٧]، والسبب في ترك

قراءة الجر، لأنه لا يكون إلا عطفاً على (رؤوسكم) لفظاً ومعنى، وبالتالي يكون نصاً في المسح، لذا أصروا على قراءة النصب ؛ ليتسنى لهم التأويل.

الثاني: لو سُلم بقراءة النصب، فان القياس النحوي يقتضي عطف (أرجلكم) على (رؤوسكم) وهو عطف على المحل، وذلك لقربه من جهة، ولأن العطف على (وجوهكم وأيديكم) يلزم منه الفصل بين المتعاطفين بالأجنبي، وهو ممتنع (٧٨)، أو قبيح يترفع عنه كلام ربّ العباد، قال أبو حيان: ((... وفيه الفصل بين المتعاطفين بجملة ليست باعتراض، بل هي مُنْشِئة حكماً... وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: وقد ذكر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، قال: وأقبح ما يكون ذلك بالجمل، فدل قوله هذا على انه يُنزِه كتاب الله عن هذا التخريج.)) (٧٩)، ومع هذا نجد مَنْ تعصب لمذهبه ورأيه ارتكب هذه المخالفة، وعطف على ما لا يُعطف عليه، من أجل أن يغسل بدلا من المسح (٨٠).

٤- ومن أسباب الاختلاف في الإعراب اجتهادات النحاة، فقد أباح النحويون لأنفسهم حرية الرأي، والاستقلالية في التحليل النحوي، بعد أن سبروا غوره، وعرفوا حدوده، ولم يتقيدوا بتقليد أحد مهما علا شأنه في النحو ((وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ... وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره.)) (٨١)، لذلك ترى كل أهل زمان يناقشون من سبقهم، ويردون آراءهم، ويضيفون وجوهاً لم تكن موجودة، وترى الكلمة الواحدة، ذات العلامة الإعرابية الواحدة، لها عدة وجوه إعرابية، وهذا الاختلاف يكون بين أصحاب المدارس المختلفة، أو في داخل المدرسة الواحدة، وقد يكون الشخص الواحد له عدة وجوه في إعراب كلمة واحدة.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا. أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا** ﴾(٨٢)، ففي (أحياء) أربعة وجوه (٨٣):

أ- مفعول به للمصدر (كفاتاً) أي كافتةً أحياءً وأمواتاً، بمعنى ضامة وجامعة.

ب-مفعول به لفعل محذوف تقديره تكفت، والمعنى: تجمع أحياءً على ظهرها، وأمواتاً في بطنها.

ت-حال، والمعنى ((تكفتكم أحياءً وأمواتاً)).

ث-مفعول به ثاني للفعل نجعل، أي: جعلنا بعض الأرض أحياء بالنبات.

الخاتمة:

- الاختلاف في إعراب القرآن الكريم ظاهرة إيجابية، إذا تجردت عن التعصب للرأي والمذهب، واتسمت بالموضوعية والعلمية ؛ لأنها تكشف عن جانب من جوانب الإعجاز، وهو ديناميكية التراكيب القرآنية في توليد أكثر من معنى.
- الإعراب يمكن أن يكون حكماً فاصلاً للعديد من الخلافات العقائدية والفقهية إذا تم الرجوع إليه بروح حيادية.
- لقد عُرّف الإعراب بتعريفات عدة على مرور الأزمان، وليس هناك تعريف غير قابل للرد والملاحظة، وهذا يكشف عن أهميّة كبيرة لهذا المفهوم، يمكن للدراسات الحديثة أن تكشف المزيد من أسراره.
- ثمة اسباب تؤدي الى الاختلاف في الاعراب، بعضها أخرج قسماً من النحاة عن الموضوعية والحقيقة العلمية، كالتعصب لإثبات رأي مذهبي، أو بدافع الغلبة لاتجاه فكري.
- عدم تقيّد النحاة المتأخرين بآراء الذين سبقوهم في وجوه الاعراب، حالة جيدة في مجال التفكير، وإغناء المكتبة العلمية ؛ إذ لا عصمة لرأي غير المعصوم.

الهوامش:

١- البرهان في علوم القرآن للزركشي ١ / ٣٠١
٢- سورة آل عمران / ٧
٣- التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١ / ٢٣٩
٤- الكشاف للزمخشري ١ / ٣٣٨
٥- الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل للشيرازي٢ / ٢٠٤
٦- أقرف الرجل أو الفرس كان أحد أبويه عربيا والآخر غير عربي / المعجم الوسيط ٧٢٩/٢
٧- كتاب العين للخليل٢ / ١٢٨
٨- ديوان الكميت ١٨
٩- الصحاح للجوهري ١ / ١٧٩
١٠- مقاييس اللغة، احمد بن فارس ٤ / ٢٩٩
١١- ظ: الكتاب لسيبويه١ / ٣٩
١٢- المصدر نفسه ١ / ٣٩
١٣- ظ: شرح الأشموني ١ / ٤١
١٤- ظ: فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، احمد الحازمي ٨٧
١٥- الإيضاح العضدي ١الأبي علي الفارسي / ١١
١٦- ظ: المفصل في علم العربية للزمخشري ٤١، ومتن الآجرومية لابن آجروم ٦، وشرح التصريح للرجاوي١ / ٥٦
١٧- الخصائص لابن جني ١ / ٣٦
١٨- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٩١
١٩- المصدر نفسه ٩١
٢٠- مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري ١٠٧
٢١- متن شذور الذهب، لأبن هشام ٢
٢٢- ظ: مسائل خلافية في النحو للعكبري١٠٧ – ١٠٨
٢٣- ظ: المصدر نفسه ١٠٨ – ١٠٩، وشرح الأشموني ١ / ٤١
٢٤- ظ: حاشية الصبان ١ / ٧٤، وفتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ٨٧
٢٥- المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية١ / ١٩١
٢٦- أسرار العربية لأبي بركات الأنباري ٤٨

٢٧- ظ: الأنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١ / ٨١ – ٨٦
٢٨- سورة النساء /٩٠
٢٩- ظ: الأنصاف في مسائل الخلاف – ١ / ٢٠٥
٣٠- ظ المصدر نفسه ١ / ٢٠٦ – ٢٠٧
٣١- ظ: مناهل العرفان للزرقاني ١ / ٣٥٣ – ٣٥٧
٣٢- ظ: التبيان في تفسير القرآن للطوسي ١ / ٧، والبيان في تفسير القرآن، للخوئي
٣٣- ظ: البيان في تفسير القرآن ١٢٣ – ١٢٥
٣٤- المصدر نفسه ١٥٨
٣٥- ظ: المصدر نفسه ١٢٣، ١٥١
٣٦- المصدر نفسه ١٥٨
٣٧- أصول الكافي للكليني ٢ / ٣٤٨
٣٨- هو الإمام جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب
٣٩- أصولالكافي ٢ / ٣٤٩
٤٠- ظ: المصدر نفسه ٢ / ٣٥٠
٤١- ظ: منهاج الصالحين للسيد الخوئي ١ / ١٦٥ مسألة (٦١٦)
٤٢- ظ: البيان في تفسير القرآن ١٦٨
٤٣- وهي قراءة ((الحسن... وافقه المطوعي...)) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدين البناء ٤٨٨
٤٤- سورة فصلت / ١٧
٤٥- الكتاب ١ / ١٤٥
٤٦- سورة النساء / ١
٤٧- ظ: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرلشهاب الدين البناء ٢٣٦
٤٨- معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٢
٤٩- سورة إبراهيم / ٢٢
٥٠- معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٥
٥١- الكامل في اللغة والأدب للمبرد ٣ / ٣٠
٥٢- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٦
٥٣- سورة الأنعام / ١٣٧
٥٤- الكشاف للزمخشري٢ / ٧٠

٥٥- المصدر نفسه ٢ / ٦٩ (الهامش)
٥٦- الخصائص الابن جني / ٢٨٦ – ٢٨٧
٥٧- البحر المحيط في التفسير لابي حيان الاندلسي ٤ / ٦٥٨
٥٨- سورة النمل/٢٤- ٢٥
٥٩- سورة الحديد / ٢٩
٦٠- سورة الأعراف / ١٢
٦١- ظ: الدر المصون للسمين الحلبي ٨ / ٦٠٢، وفتح القدير للشوكاني ٤ / ١٥٤
٦٢- ظ: معاني القرآن للنحاس ٥ / ١٢٦، والدر المصون ٨ / ٦٠٢
٦٣- ظ: الدر المصون ٨ / ٦٠٢
٦٤- ظ: الميزان في تفسير القرآنللطباطبائي ١٥ / ٣٢٠
٦٥- ظ: فتح القدير ٤ / ١٥٤
٦٦- الدر المصون ٨ / ٦٠٢ – ٦٠٣
٦٧- ظ: المصدر نفسه ٨ / ٦٠٢
٦٨- الدر المصون ٨ / ٦٠٣
٦٩- ظ: معالم التنزيل للبغوي ٦ / ١٥٧
٧٠- ظ: معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٦٥، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارس ٥ / ٣٨٣، ومعالم التنزيل ٦ / ١٥٧
٧١- ديوان العجاج ٢٧٨
٧٢- مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢ / ٩٣
٧٣- الحجة للقراء السبعةلأبي علي الفارسي ٥ / ٣٨٣
٧٤- ظ: معاني القرآن وإعرابه للزجاج٤ / ١١٥، ومعاني القرآن للنحاس ٥ / ١٢٧
٧٥- التبيان في تفسير القرآن للعكبري ١ / ٦
٧٦- سورة المائدة / ٦
٧٧- ظ: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٤٢ – ٢٤٣، والبحر المحيط في التفسير ٤ / ١٩١
٧٨- ظ: مغني اللبيب لابن هشام ٤١٨
٧٩- البحر المحيط ٤ / ١٩٢
٨٠- ظ: الكشاف ١ /٦١٠، وفتح القدير للشوكاني ٢ / ٢٢
٨١- الخصائص ١ / ١٩٠ – ١٩١

٨٢- سورة المرسلات / ٢٥-٢٦

٨٣- ظ: الكشاف ٤ / ٦٧٩ – ٦٨٠، والتبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢٦٤

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر، احمد بن محمد، شهاب الدين البناء (ت:١١١٧هـ)، تحقيق انس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط٣/١٤٢٧هـ.

٢. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١/ ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، (د. مط)

٣. أصول الكافي، الشيخ محمد بن يعقوب الكليني (ت: ٣٢٩ ه)، منشورات الفجر، بيروت – لبنان،ط١/١٤٢٨ ه – ٢٠٠٧م.

٤. الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، مطبعة اميران، نشر: مدرسة الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) / ١٤٢٩هـ

٥. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيدالله، ابو البركات كمال الدين الانباري (ت:٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، (د. مط)، ط١/١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٦. الايضاح العضدي، ابو علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ)، حققه وقدم له: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب – جامعة الرياض، ط١/ ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٧. الايضاح في علوم النحو، ابو القاسم الزجاج (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط٣ / ١٣٩٩- ١٩٧٩م.

٨. البحر المحيط في التفسير، ابو حيان محمد بن يوسف الاندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.

٩. البرهان في علوم القران، بدر الدين الزركشي تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربي، عيسى البابي الحلي وشركاه، ثم صورته دار المعرفة، بيروت – لبنان،ط١/١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

١٠. البيان في تفسير القران، السيد ابو القاسم الخوئي، منشورات دار الهدى، (د. مط)، ط٨ / ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م

١١. التبيان في اعراب القران، ابو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت:٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي وشركاه، (د. مط) (د.ت).
١٢. التبيان في تفسير القران، محمد بن الحسن الطوسي،قدم له: المحقق اغا برزك الطهراني، دار احياء التراث العربي، بيروت – لبنان (د.ت)
١٣. حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك، ابو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت:١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١/١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
١٤. الحجة للقراء السبعة، الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي ابو علي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد الفتاح رباح واحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق، بيروت، ط٢/١٤١٣هـ - ١٩٩٣.
١٥. الخصائص، ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، (د. مط) (د.ت).
١٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ابو العباس شهاب الدين احمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦ هـ)، تحقيق: د. احمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، (د. ت)
١٧. ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الاصمعي وشرحه، عني بتحقيقه: د. عزة حسين، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
١٨. ديوان الكميت بن زيد الاسدي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طرفي، دار صادر، بيروت، ط ١ / ٢٠٠٠ م.
١٩. شرح الاشموني على الفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى ابو الحسن نور الدين الاشموني الشافعي (ت: ٩٠٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١ / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٠. شرح التصريح على التوضيح او التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن ابي بكر بن محمد الرجاوي الازهري (ت: ٩٠٥ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ / ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢١. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣ هـ) تحقيق: احمد بن عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤ / ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٢٢. فتح رب البرية في شرح نظم الاجرومية، محمد الشنقيطي، مكتبة الاسدي، مكة المكرمة، ط ١ / ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٢٣. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت: ١٢٥٠ هـ) دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط ١ / ١٤١٤ هـ.
٢٤. الكامل في اللغة والادب، محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥ هـ)، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ط ٣ / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
٢٥. كتاب السبعة في القراءات، ابو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤ هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط ٢ / ١٤٠٠ هـ.
٢٦. كتاب سيبويه، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت: ١٨٠ هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت – لبنان، (د. ت).
٢٧. كتاب العين، الخليل بن احمد الفراهيدي (ت: ١٧٥ هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. ابراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، (د. مط) (د. ت).
٢٨. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جار اله الزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط ٣ / ١٤٠٧ هـ.
٢٩. متن الاجرومية، ابن آجروم محمد بن محمد بن داود الصنهاجي (ت: ٧٢٣ هـ)، دار الصميعي، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م (د - مط).
٣٠. متن شذور الذهب، عبد الله بن يوسف بن احمد جمال الدين بن هشام (ت: ٧٦١ هـ) مطبعة مصطفى البابي (د - مط) (د. ت).
٣١. مجاز القرآن، ابو عبيدة معمر بن المثنى البصري (ت: ٢٠٩ هـ) تحقيق فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي – القاهرة ١٣٨١ هـ.
٣٢. مسائل خلافية في النحو، ابو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي – بيروت، ط ١ / ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٣٣. معالم التنزيل، ابو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦ هـ)، تحقيق: عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرشي، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٤ / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، (د - مط).

٣٤. معاني القرآن، ابو زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧ هـ) تحقيق: احمد يوسف البخاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح اسماعيل الشبلي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مطر، الطبعة الاولى، (د - ت).
٣٥. معاني القرآن للأخفش، ابو الحسن المجاشعي بالولاء، البصري، المعروف بالأخفش الاوسط (ت: ٢١٥ هـ) تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط ١ / ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
٣٦. معاني القرآن، ابو جعفر احمد بن محمد النحاس (ت: ٣٣٨ هـ) تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة ام القرى – مكة المكرمة، ط ١ / ١٤٠٩ هـ.
٣٧. معاني القرآن واعرابه، ابراهيم بن السري بن سهل ابو اسحاق الزجاج (ت: ٣١١ هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط ١ / ١٤١٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٣٨. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية (ابراهيم مصطفى وحامد عبد القادر واحمد حسن الزيات ومحمد علي النجار) مطبعة باقري – ايران – ط ٥ / ١٤٢٦ هـ.
٣٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام (ت: ٧٦١ هـ) تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط ٦ / ١٩٨٥ م.
٤٠. المفصل في علم العربية، ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قداره، دار عمار للنشر والتوزيع، ط ١ / ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م – عمان.
٤١. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسن (ت:٣٩٥ه)، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ه- ١٩٧٩م، (د. مط).
٤٢. مناهل العرفان في علوم القرآن،محمد بن عبد العظيم الزرقاني (ت:١٣٦٧ ه)،تحقيق: فؤاد أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١/ ١٤١٥ ه – ١٩٩٥م
٤٣. منهاج الصالحين، السيد ابو القاسم الخوئي، مؤسسة احياء اثار السيد الخوئي، ايران – قم، ط ٣ / ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٤٤. الميزان في تفسير القرآن، العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، مطبوعات دار الاندلس، بيروت – لبنان، ط ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.